



نحو قانون عالمي لحماية التراث من القرصنة

د. وليد أحمد السيد *

■ ثمة عمليات «قرصنة» مستمرة للتراث والمقتنيات الأثرية في المنطقة العربية، على أيدي عصابات ولصوص لا تني تعمل فيه سلباً ونهباً، والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحالة الضعف السياسي التي عانى منها الوطن العربي منذ القرن الثامن عشر. وتزدهر هذه التجارة الراجحة في حالة من الفوضى يخلقها الاستعمار بين فترة وأخرى، وتتجلى بغياب الجهات القادرة على ضبطها وفي ظل ميثاقيات حفاظ عالية «عقيمة» لا تعدو كونها حبراً على ورق. وهذه السطور لا تكشف إلا قمة جبل الجليد لعمليات منهجية ومرعبة بحققتها وأرقامها الفلكية والتي تهدد ما تبقى من معالم التراث والحضارة العربية إذ يتم تهريب عشرات الآلاف من القطع والتحف الأثرية والمخطوطات النادرة إلى متاحف العالم المختلفة. فقرصنة التراث، عدا عن كونها وسيلة تجارية وثرى، فإنها تكشف عمق الجهل والتواطؤ في تهريب التراث بين صغار الصعاليك ومرورا بالتجار المحليين وانتهاء بشبكات التهريب العالمية. وفي غمرة هذه السرقات الحضارية وعمليات «قرصنة» التراث يطلع علينا بعض منبهري الغرب ببعض الأطروحات السمجة بأن الحكومات الغربية وماكينته الحضارة الغربية، التي تسببت أصلاً في فوضى الشرق الأوسط - قد أسدت صنيعها للتراث العربي وقامت بدور «حضاري» ونقله وحفظه» في متاحفها وبعدها عن هذه السجلات والفلسفات الفجة، أو ميثاقيات حفظ التراث الدولية النظرية، لا يمكن بحال وصف فظاعة ما جرى ويجري رحاء على أرض الواقع، فعملية القرصنة لها هدف مباشر واحد هو سرقة ممتلكات شعوب، ترزح تحت الاحتلال والإمبريالية، وتملكها بغير وجه حق. إذ يظل الاستعمار والاحتلال العسكري الغربي سبباً رئيسياً في تداول التراث المسروق كسلعة راجحة، كما جرى ويجري في العراق ومنتاحه التي تعرضت للسلب والنهب أثناء الاجتياح الاستعماري الأمريكي وتحالفه، أو ما يدور في فلسطين من ممارسات إسرائيلية منهجية ذؤوبة سعياً وراء طمس هوية وحضارة.

قصة تهريب الآثار تعود إلى بدايات القرن الثامن عشر على أيدي البعثات الأوروبية المتوالية على الوطن العربي قبل واثاء وبعد الحملات الاستعمارية البريطانية والفرنسية. ومن أبرز الدول التي تعرضت لعمليات نهب الآثار الثمينة بها وما تزال هي مصر، وكان معظم سفراء وكبار رجال البعثات الأوروبية والمستكشفين والمستشرقين يعملون لحساب تلك البعثات التي انبثقت وتمول رحلاتهم، فضلاً عن ذلك فقد كان للحكم وصناعة القرار والاميرالية إسهامات مباشرة في «ضياع» التراث الوطني من خلال الأعطيات والهبات منذ عهد محمد علي باشا، إذ تم إهداء عشرات القطع والتحف الفنية والأثرية المصرية للملك وروساء دول أوروبية، وبالنتيجة غدت الياطين العامة الأوروبية متحمة بالسلطات الغربية، كمبايدن روما ولندن وباريس، عدا عن متاحف اللوفر والمتحف البريطاني وبرلين وغيرها حيث تقبع بها عشرات القطع التي لا تقدر بثمن مثل تماثيل للباطر أبيس ومسلة كليوباترا على ضفاف نهر التايمز ومجموعات من الأواني الثمينة من سلالة الملك زوسو بسقارة، أو مجموعات آثار كاملة مثل معبد دنتره الصغير والذي تم إهداؤها للرئيس الأمريكي نيكسون أثناء زيارته للقاهرة عام 1974م، أو معبد دابوت الذي كان «أعظم» إلى

الحكومة الإسبانية، وعشرات لا تسعها هذه المساحة المحدودة! وقد تناقلت الصحف العربية والعالمية مؤخرًا أخبارًا مفرجة تتعلق بسرقة وبيع الآثار في المناطق الشرقية لاسبانية المكتوية. الخبر الأول مفاده أن كتباً نادرة للديانة اليهودية في العراق، قد سرقت وظهرت في سوق إسرائيل. ومن هذه الأعمال التي لا تقدر بثمن والمكتوبة باللغة العربية تعلق لسفر أيوب تنشر في 1487، ونجزت من كتب الأنبياء التي نظرت في البندقية في 1617 ميلادية، والتي أصيبت بأضرار طفيفة بسبب تسرب للمياه سببته عمليات الكصف الأمريكية على بغداد، وقد أرسلت هذه الكتب إلى الولايات المتحدة لترميمها بموافقة الحكومة العراقية الجديدة لكن معظم هذه الأعمال فقد في الطريق. ويزعم النائب العمالي مورخداي بن بورات الذي يتحدر من العراق ويعمل في مركز «ارث يهود بابل» قرب تل أبيب حيث تعرض هذه الأعمال المسروقة، أن هذه الأعمال الأثرية قد تم شرائها من اللصوص! الخبر الثاني أن الأردن قام بإعادة 2466 قطعة أثرية إلى العراق، تم ضبطها من قبل الجهات الأمنية الأردنية التي أفضلت 22 محاولة تهريب للقطع الأثرية العراقية. وفي إطار مكافحة واعية لعمليات تهريب المقتنيات التراثية قامت دائرة الآثار العامة بتوزيع القطع الأثرية، بعد ضبط عدد من مهربي الآثار في المطارات والحدود الأردنية، حيث تم إفضال العديد من محاور تهريب الآثار من خلال انتداب أشخاص مختصين للعمل في دائرة الجمارك والجهات الأمنية على الحدود الأردنية العراقية والطارات للكشف عن القطع الأثرية. وزارة السياحة والآثار العراقية أعلنت عن نحو 15 ألف قطعة أثرية عراقية مفقودة - وهو رقم فلكي مفرغ بكافة المقاييس- تعود إلى عصور مختلفة تشمل قطعاً أثرية نادرة مسروقة كالقطعة التي تخص سرير أحد الملوك الآشوريين والعديد من التماثيل والألواح المكتوبة بالخط المسماري والمعلات وقطع أثرية أخرى.

خبر صاعق آخر مفاده أن عصابات «فلسطينية» تنقب عن الآثار وتبيعهما للإسرائيليين. فقد كشفت النقاب مؤخرًا عن «عصابات» محلية تتعامل مع الجانب الإسرائيلي في سرقة وتهريب الآثار التي يتسرب معظمها للخارج حيث عملت سياسات الاحتلال على خلق طبقة من المهربين وتجار الآثار التي تنفذ عمليات التهريب بطريقة مخططة لها تماماً، وعبر محطات عدة حتى تصل من الهواة للصوص عبر التاجر الفلسطيني انتهاء بالإسرائيلي والمتاحف العالمية. وتشير الإحصاءات إلى أنه في كل سنة تتم سرقة آلاف القطع الأثرية، غالباً من قبل سلطة الآثار الإسرائيلية التي تشرف على عمليات التنقيب. وقد شكلت الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة إحدى أكبر مناطق النهب للتراث الحضاري في العالم كله، إذ تتميز الآثار الفلسطينية بتوابعها الحضاري الذي يعود إلى أكثر من 200 ألف سنة. حيث تضم الأراضي الفلسطينية أكثر من 3300 موقع أثري، بمتوسط موقع في كل نصف كيلومتر. وبلغ عدد المواقع الرئيسية في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة -حسب دائرة



لويز بورجوا

من الرجل إلى المرأة، نبوءة بورجوا هذه وجدت لها فضاءً شاسعاً في ما يقع من حولنا من أحداث فنية: النساء اليوم يصنعن مصيرنا الجمالي. بورجوا هي أم كل ما يحدث الآن وكنا نظن من قبل أن الفرنسي دوشان هو أب كل التحولات التي ينذر بها فن المستقبل، انتصرت بورجوا أخيراً. * شاعر وناقد من العراق يقيم في السويد

أخيراً انتصرت بورجوا على دوشان: المرأة العنكبوت التي سبقت الجميع بنبوءاتها الجمالية

فاروق يوسف *

■ ما هو الفن؟ من هو الفنان؟ سؤالان شاسعان فيما الأجوبة تكون دائماً محبطة. في كل لحظة من لحظات عمرها الذي يقترب من المئة سنة حاولت لويزا بورجوا أن لا تتجيب، بل تكن المرأة العنكبوت صامتة، بل تكلمت أكثر مما يجب، كان لديها دائماً ما تقوله مثلما كان لديها ما فعلته دائماً. غير أن كل ما فعلته وما قالته كان نوعاً من المكر الأثوث الذي جعل حدود النماحة تتسع. كل شيء لدى هذه المرأة الفرنسية المتأركة (ولدت في باريس عام 1911 وهاجرت بمعينة زوجها الأمريكي مؤرخ الفن إلى الولايات المتحدة عام 1938) ينتهي بعلامة استفهام عظيمة. أخذت من السرياليين دعاباتهم السوداء لتضخنها بوعي مضاد مصدره أنوثة ملهمة تستخرج من رحم الواقع المعاصر خرافات بدائية. لذلك يجد النقاد صعوبة في الحاق تجربتها باتجاه فني بعينه، هي كل ما تعلمته (بدءاً من معلمها فرانكو ليجيه وانتهاء بتجليات فكر ما بعد الحداثة مروراً بالسريالية الفرنسية) غير أنها أيضاً شيء آخر. شيء لا تزال تسميته عسيرة، يضرب البعض إلى اختزالها كونها واحدة من أعظم الداعيات إلى النسوية، وهو اختزال يخلص إلى جزء من الحقيقة غير أنه يخون الحقيقة كلها. فلا لبق ليقيم بتلك السيدة مثلما يفعل لقب (المرأة العنكبوت) وهو عنوان المعرض الشامل الذي يقيمته متحف غوغنهايم الآن. معلمها العظيم (العنكبوت) انقذ نقادها، في هناك إذن، المرأة التي كان في إمكانها دائماً أن تمد يدها (كنائية عن حواسها) لتصل إلى كل مكان تريد الوصول إليه، بورجوا لا تسعى إلى تعريف الشيء الذي تقوم به، حل سحري اهدت إليه منذ بداية مسيرتها الفنية ليكون فيه نوع من قارب النجاة الذي جعلها دائماً في منجى من الحلق بالمرابك الكبيرة التي ترغرق من حولها واحدا إثر آخر.

عام 2006 فيما كنت أعيش سحر اللحظات البصرية الهاربة في باريس عثرت بالصدفة بين ظلال الأشجار على عدد من التماثيل الصغيرة وهي موضوعة على الصخور صفت عمودياً حدث لها قريباً من حدائق التوليري، وليس بعيداً عن المسلة المصرية. كانت تلك التماثيل عبارة عن أيدي، يتوسد بعضها البعض الآخر. بدأ بورجوا كانتا هناك في محاولة من الفنانة لالتقاط المعنى الغائب، معنى أن تكون موجودين في جزء منا، هو الجزء الذي يقلنا في اللحظات العصيبة. لقد تسكع بي الكثير من الشعر وسط جوة من المنسيات، كنت في انتظار يدين، من منا لم يجرب ذلك الشعور في لحظة ما من حياته؟ في سلسلتها تلك تذهب بورجوا إلى الحقيقة الممكنة: لقاء أو فراق لحظة يتساوى فيها فعلا الصدور والهبوط. ليكون اليزان مجالاً حيويًا لقياس مشاعر تعيش نزوة تجليها، كل تماثل من تلك التماثيل يعبر عن خلاصة وعي جمالي هو مزيج من السعادة والشقاء، الألم والأمل، اللوعة والهنازة، لم يكن لدى بورجوا ما تضعية من الوقت لتشتغل كل عمل من أعمالها هو شبيه بتلك الديدن، يقول ما يرغب في قوله بلغة متوترة وغامضة، تجرح وتصدم وتؤنب وتتسبح وتدين وتعتب غير أنها في النهاية تترك في أقاديد ذاكرتنا البصرية أثراً يشير إليها، أثراً لا يفارقنا مثل وشم محفور على أجداننا، شيء من بورجوا يظل قابعا في أعماقنا، يسيل جرد على أنسنتنا فيما دمه يمتزج بافكارنا، البساطة التي

عزلة بورجوا احتمتها. لقد نأت المرأة العنكبوت استطاعت وحدها أن لا تتكثرت بالعصر الذي يحيط بها، هي ابنة كل العصور التي جعلتها كانتاً من طراز خاص: المرأة تعلن حربها الجمالية ضد العوافة، وهي حرب لا تستثني أحداً بما في ذلك المرأة نفسها باعتبارها شعرا استهلاكياً. لا تتعفى بورجوا بسؤال من نوع: ما هو الفنان؟ بل تنهب عميقاً لتلقي بنا في مائة السؤال الذي يجعل من المرأة سؤالاً.

صحافة الشارع في أوروبا: فكرة جديدة من أجل المهمشين والفقراء!

صلاح سليمان *

■ في إطار الاهتمام بالفقراء والمهمشين في المجتمع الألماني، ومن ثم جذبهم على الأقدام مع الآخرين في المجتمع عن طريق أفكار إيجابية لا تسبب لهم حرجاً، كانت فكرة صحافة الشارع هي المفكرة المثالية التي ظهرت في نيويورك لأول مرة ومنها انتقلت إلى معظم مدن أوروبا المختلفة، بل والى مدن العالم المختلفة في القارات الخمس، وفي ألمانيا على سبيل المثال أصبحت تغطي أغلب مدنها المختلفة، وتطورت هذه الفكرة الخيرية لتأخذ أبعاداً أخرى تتمثل في طريق جمع مزيد من التبرعات لإقامة العديد من المشاريع لمساعدة الفقراء والمحتاجين، الآن فقد دخلت فكرة صحافة الشارع في ألمانيا تحت التنفيذ في عام 1993، وأصبحت صحيفة «Biss» التي تصدر في مدينة ميونيخ هي الصورة المثالية لتلك الصحافة، والاسم «Biss» هو اختصار لعبارة «مواطون يعاونون من الفقر»، وفي غضون أعوام قليلة أصبحت الصحيفة واحدة من أشهر صحف الشارع في ألمانيا، تتكون إدارة الصحيفة من 41 فرداً مؤرخين ما بين صحفيين وإداريين، يقوم بدعهم من الخارج 15 صحفياً حراً، وتطبع الصحيفة شهرياً ثمانية وثلاثين ألف نسخة تخصص فيها الكثير من الموضوعات والأخبار لتلك الفئة المهمشة من أفراد المجتمع.

يقوم ببيع الصحيفة 100 شخص من الذين تنطبق عليهم شروط إدارة المجلة، وهي أن يكون الشخص محتاجاً ليس له مسكن أو ماني، أو أن يكون لا جناً في ألمانيا أو حتى عاطلاً عن العمل، تقول السيدة دينجر رئيسة مؤسسة «Biss» بهذا الشأن: «من المثل ما يبلغ الذين يعملون لدينا هناك ثلاثة وثلاثون بائعاً يعملون بعقود دائمة ويحصلون على مرتب ثابت، أما الآخرون فيعملون بشكل متقطع ويقومون بالبيع الجريد بيورو واحد وثمانين سنتاً...يحفظون باليورو ويعطون الثمانين سنتاً إلى إدارة الصحيفة، أنهم يحصلون أيضاً على بعض التبرعات من أناس يتعاطفون معهم ويقرون سعيهم في محاولة كسب عيشهم بدلاً من الاستسلام لطريق التسول. أساس هذا الهدف النبيل هو مساعدة هؤلاء المحتاجين بشكل لائق اجتماعياً، وأخراجهم من العزلة التي يشعرون بها وخلق هذه الوسيلة الثقافية فإن إدارة المجلة والمؤسسة الخيرية تضمن لهم قناة اتصال وتواصل مع الناس. كثيراً ما ن شاهد هؤلاء الباعة في محطات القطار



الرئيسية ومحطات الانفاق في ألمانيا، يقف البائع وقد تدلت رسلته من عنقه تحمل التصريح الذي يخول له البيع، الملابس وشعر الرأس طويل، وفي أغلب الأحوال هناك كلب بجواره، لكن فكرة البيع واحساسه بأنه يؤدي عملاً أكسبه الثقة والهمة، يحاول البائع جاهداً بيع ما يحمله من نسخ الصحيفة وسط تعاطف الكثيرين معه، لقد جعلت هذه الفكرة أيضاً الكثيرين منهم يعلقون عن تعاطي الكحول خاصة وأن أحد شروط البيع هو عدم تعاطي الكحول أثناء العمل. دونه غنية؟ تقول السيدة دينجر: غالباً ما يحدث ذلك للذين قصوا الاحكام في السجن وعند خروجهم لا يجدون أحداً بانتظارهم فالزوجة أو الصديقة قد ذهبت والاسرة تفككت والسكن انتهى ويصبح الشارع هو المأوى الوحيد له. تحقق صحيفة Biss أرباحاً تصل إلى 500 ألف يورو في السنة، علاوة على مساعدات تصل إلى نفس القيمة من الأفراد والشركات والمؤسسات الخيرية.

من وقت لآخر يكتب في الصحيفة مشاهير المجتمع كلابي كره القدم والسينمائيين وغيرهم، وكان كوفي عنان الأمين العام السابق للامم المتحدة قد اخص صحيفة Biss بمقال وذلك في إطار تشجيع هدف المجلة السامي.

فكرة صحافة الشارع هذه ظهرت لأول مرة في نيويورك في عام 1989 وأطلق عليها أخبار الشارع «Streetnews»، وبعدها بعاميين انتقلت إلى لندن تحت اسم الإصدار الكبير «The big issue» ثم إلى دول عديدة أخرى في أوروبا، ويقدر عدد ما يصدر منها حتى الآن في العالم 150 صحيفة، كان الظهور الأول لها في ألمانيا في مدينة كولونيا ومنها إلى ميونيخ ثم هامبورغ ثم إلى باقي المدن الألمانية الأخرى حتى وصلت الآن إلى ثلاثين جريدة تحمل ثلاثين اسماً مختلفاً، وأصبح يجمعها اتحاد يطلق عليه «رابطة جرائد الشارع الاجتماعية»، تأسس خصيصاً لهذا الغرض. شجع هذا إدارة الجريدة على أن توسع من مشروعاتها الخيرية وقررت شراء أرض سجن النساء الأربعة عشر ميونيخ المعروض للبيع بحصيلة تبلغ حوالي أربعة عشر مليون يورو من حصيلة التبرعات والسهامات الخيرية وذلك لإنشاء مشروعها المنطوق في إقامة فندق اربعة نجوم يخصص عموده للانفاق على المحتاجين والفقراء وسوف تكون ملحقة بالفندق دار للمسنين من نفس الطبقة المهمشة والفقيرة، بدأت الفكرة بشكل بسيط لكنها الآن أصبحت ناجحة، ونأمل أن تنتقل إلى المنطقة العربية التي هي في الاصل مهد الحضارة والثقافة والدين.

صحافي من مصر يقيم في ألمانيا

الآثار - 1944 موقعاً أثرياً رئيسياً، وعدد المعالم الأثرية 10000 معلم وهناك ما يزيد عن 350 نواة مدينة وقرية تاريخية تضم ما يزيد عن 60 ألف مبنى تاريخي. وهذه المواقع التراثية ليس لها أي ذكر في قائمة التراث العالمي التي أعلنتها اليونسكو!!! انظر (<http://whc.unesco.org/en/list/>) فلسطين غير مذكورة أصلاً، وهذه المواقع غير مذكورة طبعاً تحت اسم إسرائيل بالقائمة، وأشارت هذه التجارة الأثرية والثقافية الفلسطينية إلى تعرض ما يزيد عن 500 موقع أثري وأكثر من 1500 معلم أثري للسرقة والتدمير من قبل لصوص الآثار والاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب تعرض عدد من مراكز القرى التاريخية لأعمال التدمير الكلي أو الجزئي. كما أن بناء الجدار الفاصل في عمق الأراضي الفلسطينية ضم ما يزيد عن حوالي 270 موقعاً أثرياً رئيسياً، وحوالي 2000 معلم أثري وتاريخي إلى جانب عشرات المواقع الأثرية التي تم تدميرها في مسار بنائه.

في ورقة قدمتها لمؤتمر بجامعة البتراء الأردنية بعنوان: «قراءات أساسية في ميثاقيات الحفاظ العالمية»، ناقشت أبرز معاهدات الحفاظ الدولية بدءاً من ميثاق أثينا عام 1931 ومروراً بميثاقيات اليونسكو المختلفة. استعرضت الورقة دور الجهات الدولية في استصدار القوانين والمواد المتعلقة بالحفاظ على التراث كونه ينتمي للتراث الإنساني ابتداءً، وتخلص الورقة التي أن ميثاقيات الحفاظ الدولية تتسم بالعمومية بعيداً عن تطبيق منهجيات أو آليات إقليمية تناسب الواقع المحلي المتباين، فضلاً عن عدم مواكبتها لتطورات الأحداث الإقليمية المحلية وصورها عن تطوير وسائل تنفيذية أو قضائية «تجرم» قرصنة ونقل التراث من غير موطنه، وهي بذلك لا تعدو كونها مظلة عالية فضفاضة تحمي القوي ولا تنصف الضعيف في غياب عدالة سياسية دولية. ولتفعيل قانون عالمي لحماية التراث، ينبغي توافر ثلاث جهات مسؤولة تعمل جنباً إلى جنب، أولاً تشريعي مستوى إقليمي يعالج متغيرات كل منطقة وفي مرجعية عالمية ذات مصداقية ونزاهة، وثانياً سلطة تنفيذية تقوم بالإشراف على تطبيق القوانين الدولية محلياً وإقليمياً، وثالثها سلطة قضائية دولية محايدة غير مرتبطة سياسياً. وفي غياب هذه السلطات الثلاث ستظل الجهود المحلية والمؤسسية الإقليمية قاصرة عن تطوير المحاولات المنهجية في تزييف التراث وتهريبه وقرصنته أو تدميره.

وأهمية التشريعات لا تكمن فقط في استصدار القوانين، كما هو عليه الحال في ميثاقيات اليونسكو الحالية، بل ينبغي أن تشمل توفير الدعم اللوجستي المحلي والإقليمي لتوثيق التراث سعياً وراء تجميعه واستعادته في حال سرقة أو سرائه أو إهدائه، إذ لا يكلف فرد ما أن يتصرف بترات شعبي، وفي غياب مثل هذه التشريعات «الفاعلة» يظل عمل المؤسسات الوطنية قاصراً، وإن كان أساسياً ولا غنى عنه، وبخاصة في مناطق التهريب الكفافي وشملت معالم الهوية كما الحال بفلسطين، وتشمل هذه القوانين ضرورة إلزام جميع الدول وبخاصة المناطق المتكربة بالدخول في اتفاقيات تحتم «تجريم» قرصنة ونقل الممتلكات التراثية من إقليم لآخر، مع تفعيل قانون دولي يقضي بصيرورة لإرجاع المواد التراثية المسروقة لحضارتها الأصلية طال الزمن أم قصر وبغض النظر عن وسيلة تملكها، سواء أم سرقة أم استيلاء سواء بسواء. يضاف إلى «تجريم» القرصنة ضرورة تطبيق عملية «تفريم» قضائية يلاحق فيها البائع والمشتري والحامل والمحمول إليه. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا يوجد بها تقنين لتجارة الآثار، فقانونها يسمح بتجارة الآثار ونقلها فهي غير ضابطة لحدودها. والقوانين الدولية الحالية تتسم بعدم الفاعلية، فلو تم تهريب السرقات التراثية من أوروبا للشرق الأوسط لتحركت دول جيبوشها وقوانينها لحماية ممتلكاتها. فإسرائيل لا تني تتنازل التراث الفلسطيني في إطار سعيها الدؤوب لغرس جذورها في التراب الفلسطيني وتحت مظلة مزاعم بعض نظريتها أن أرض فلسطين كانت تخلو من التراث والحضارة قبل قيام دولة إسرائيل، وأنه كانت تعيش على أرضها قبائل فلسطينية متناشرة لا تعي حضارة ولا إرثاً ثقافياً يستحق الذكر، ومن هنا تأتي أهمية التوثيق وضروورته



صورة لتفاصيل عرش توت عنخ أمون والمحفورة على الخلف من الخشب والنهب الخالص والمأخوذ من مقبرة وادي الملوك

وبرغم الجهود الحكومية والمؤسسية في مصر والعراق وفلسطين اليوم التي تجري على قدم وساق لنج تهريب القطع الأثرية بل ومحاولة استرجاعها إلا أن ذلك يبدو كقطرة في محيط وتنتهي غالباً نهايات غير سعيدة، وقد استردت مصر في الآونة الأخيرة بعضاً من آثارها التي أعلن عن تهريبها للخارج، ففي حزيران (يونيو) الماضي تسلمت من بريطانيا مجموعتين اثنتين و لوحة جدارية انزعت منذ نحو 40 عاماً من مقبرة إحدى كاهنات مصر الفرعونية في الأقصر قبل بيع اللوحة في قاعة بوناهام في لندن، وفي آب (أغسطس) الماضي استردت مصر من هولندا عملاً يعود إلى نحو 33 قرناً بعد أن حرق من منطقة سقارة جنوب القاهرة. كما أعلنت وزارة الثقافة المصرية الشهر الماضي أنها سوف تستعيد العين الخاصة بتمثال الملك المنحبت الثالث الذي حكم البلاد بين عامي 1417 و 1379 تقريباً قبل الميلاد والموجودة حالياً في متحف سويسري. أما اللجنة القومية لاسترداد الآثار المصرية المهروسة فتتخذ حالياً الإجراءات القانونية اللازمة لاستعادة 80 قطعة أثرية من الولايات المتحدة بعد سرقتها عام 2002، والمتورط فيها أحد الضباط الأمريكيين.

أما بعض الحالات الأخرى فلم تكن نهايتها سعيدة، إذ يحكى أن الرئيس السادات حاول استعادة تمثال الملكة «نفرتيتي» من ألمانيا، لكنه فوجئ بالرفض القاطع من السلطات الألمانية، وكادت تحدث أزمة سياسية لا تزال جرحه عن مطلبه. كما حاولت السلطات المصرية استعادة بعض القطع الأثرية النادرة الموجودة بمزول عالم الآثار «كارتر»، مكتشف مقبرة توت عنخ أمون، وقوبلت السلطات المصرية برفض صارم «الورقة»! وتظل الحاجة لقانون عالمي لحماية من قرصنة التراث حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لو كفت قطيب التراث الإنساني وتدميره وطمس معالم هوية الشعوب والامم، فضلاً عن ذلك فلا بد من سن قوانين رادعة بالحسب لسنوات طويلة في حال تهريب التراث تبدأ بالاعمال الجاهل وتطال العقل المبر سواء بسواء كآية جريمة جنائية. وأي جريمة هي أقطع من سرقة وتدمير تراث الأمم والشعوب؟ * مدير مركز دراسات التراث والعمارة الإسلامية بلندن saidw03@yahoo.co.uk